

دعم إسرائيل والتطبيع  
و«الناتو الشرق أوسطي»  
في صلب زيارة بايدن إلى المنطقة!



صفحة (٢)

ما هي معايير  
«صفقات تبادل الأسرى»  
من وجهة نظر إسرائيل؟



صفحة (٣)

الاسرائيلي  
المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢٢/٧/٥ الموافق ٦ ذو الحجة ١٤٤٣هـ العدد ٥٤١ السنة العشرين

الاسرائيلي  
المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع إلكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



بينيت مع أعضاء من حزبه في جلسة الكنيست يوم ٢٩ حزيران الماضي.

(أفب)

## بينيت يعتزل الحياة السياسية تاركاً حزبه لمصيره ونتاجهاو يشدد قبضته على الليكود..

### كتب بروهوم جرايبسي:

انطلقت حملة الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، مع قرار الكنيست حل نفسه، والتوجه للانتخابات ستجري يوم الأول من تشرين الثاني المقبل، لتكون إسرائيل أمام انتخابات خامسة في غضون ٤٢ شهراً، وبعد الانتخابات الأخيرة بنحو ١٩ شهراً. وبحسب التقديرات، فإن هذه الانتخابات ستفرز خارطة برلمانية مختلفة؛ وبخلاف ما تستنتج وسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن بنيامين نتانياهو سيشكل حكومة بأغلبية ضيقة، بحسب الاستطلاعات، بانضمام حزب «يمينا» لائتلافه، هذا إذا نجح «يمينا» في تحطية نسبة الحسم، التي قد تهدد، على ضوء تفتت هذا الحزب. أما الليكود، فإنه يجد الطاعة العمياء لرعيه نتانياهو، لتنتقل المنافسة الحادة على قائمة الحزب الانتخابية، وبالذات على مواقع المصادرة فيها.

كما نقول دائماً، من السابق لأوانه حسم النتيجة النهائية، فالانتخابات بعيدة بنحو أربعة أشهر، والأمر ستتحض أكثر بتفاصيلها الدقيقة، مع تقديم القوائم للجنة الانتخابات المركزية، في منتصف شهر أيلول، لتتضح طبيعة التحالفات التي ستشأنا لخوض الانتخابات، ومن ثم سيكون أسهل تقدير المشهد السياسي المتوقع. لكن استطلاعات الرأي التي تنشر بكثافة نسبية، تطرح توجهات لتقاسم المقاعد البرلمانية بين الفرق الحزبية، ولا نسميها «معسكرات»، لأن الاختلافات السياسية بين الأحزاب المنافسة على سدة الحكم، والمرشحة للمشاركة فيه، تتضام مع تقدم السنين، وتبقى اختلافات ليست جوهرية عميقة، مع رؤية فلسطينية عربية.

وسائل الإعلام الإسرائيلية، والمحللون فيها، يقسمون نتائج الاستطلاعات إلى ثلاث مجموعات، فريق الائتلاف الحاكم حالياً، وبضمنه القائمة العربية الموحدة، الجناح البرلماني لشق الحركة الإسلامية الجنوبي، وفريق الأحزاب الحليفة لليكود وزعيمه نتانياهو، ولا يحصل أي من هذين الفريقين على أغلبية مطلقة، ففي الوسط تطف القائمة المشتركة، التي تواصل استطلاعات الرأي منحها ٦ مقاعد، بحسب قوتها البرلمانية الحالية.

وكما قلنا في الأسبوع الماضي، إن هذه قراءة تتعامل مع حزب «يمينا» بزعامه رئيس الحكومة المستقبل، فنغالي بينيت، وكأنه سيكون خارج تشكيلية نتانياهو الحكومية، وهذا غير صحيح، لأن هذا الحزب، الذي قرر زعيمه التنحي وعدم خوض الانتخابات المقبلة، هو أصلاً ليس معارضا لشخص نتانياهو ولا لليكود، وبناء عليه، وفق هذه الاستطلاعات، فإن نتانياهو قادر على تشكيل حكومة بأغلبية ضيقة ما بين ٦٢ إلى ٦٣ مقعداً، في حين أن القائمة العربية الموحدة، بزعامه عضو الكنيست منصور عباس، قد تلعب دور «الدولاب الخامس» في مركبة نتانياهو الحاكمة، برغم مهاجمة نتانياهو لها، لأنها وافقت على المشاركة في ائتلاف حكومة بينيت-ليبد.

وعلى الرغم من هذا الاستنتاج، فإن هذا لا يعني أن تشكيلية كهذه تعتمد كلها على أحزاب اليمين الاستيطاني، والتي تشمل كتلتين المتدينين المتزمتين (الحريديم)، ستكون حكومة ثابتة مستقرة، بل ستكون متنافسة متناحرة في ما بينها، في إطار التنافس على جمهور اليمين الاستيطاني، الذي ليس أخذاً بالاتساع، وبالذات بسبب التكاثر السكاني الطبيعي لجمهور المتدينين من مختلف التيارات، وإنما أيضاً لأن نسبة التصويت لديه، أعلى بنحو ٤٠٪ من معدل نسبة التصويت لدى اليهود العلمانيين، (نسب تصويت أقل من ٦٠٪ لدى العلمانيين، و٨٥٪ وأكثر لدى المتدينين)، ناهيك عن نسبة التصويت المتوقعة بين العرب، والتي قد ترتفع قليلا عن الانتخابات السابقة، وفق المشهد القائم حالياً. كذلك، فإن توزيع المقاعد قد تحسمه مسألة عدم اجتياز قوائم انتخابية، أحزابها ممثلة حالياً في الكنيست والحكومة، وأبرزها حزب «أمل جديد» برئاسة جدعون ساعر، الذي تجعب تقريبا كل استطلاعات الرأي على منحه ٤ مقعداً، وهي الحد الأدنى الذي تجيزه نسبة الحسم للتمثيل البرلماني. كما أن حزب ميرتس عاد لدائرة التهديد بعدم اجتيازه نسبة الحسم، بحصوله في الاستطلاعات على أربعة مقاعد. والحزب الجديد التي سيدخل لاحقاً، في دائرة التهديد، هو «يمينا»، رغم أن استطلاعات البراء ما تزال تمنحه ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد، لكن هذا الحزب سيواجه صعوبات داخلية، بعد قرار بينيت عدم خوض الانتخابات، والتخلي عن رئاسة حزبه، لينقلها إلى شركته السياسية منذ سنوات طوال، أييلت شاكيد، وزيرة الداخلية الحالية.

### بينيت ومصير حزب «يمينا»

العناوين الصارخة في وسائل الإعلام عن قرار نفتالي بينيت عدم خوض الانتخابات المقبلة، وتنحيه عن رئاسة حزبه «يمينا»، كانت أكبر من الحدث، فبينيت لم يكن في أي وقت شخصية مركزية ذات شعبية واسعة في الشارع الإسرائيلي، وأقصى ما وصل له، أنه تولى رئاسة الحكومة مدة عام، في ظروف غير طبيعية، وقد لا تجدها في أي مكان آخر يعتمد نظام الحكم فيه على حكومة برلمانية، إذ إنه ترأس الحكومة وهو يترأس حزبا صغيرا في تمثيله البرلماني، وفقد بينيت السيطرة على نوابه تدريجياً نتيجة تركيبة الحكومة، التي كانت بعيدة عن طموح اليمين الاستيطاني، بتياره الديني والأخر العلماني.

ظهر بينيت في ما مضى على واجهة السياسة كمدبر عام لمجلس مستوطنات الضفة الغربية، وقبل هذا كان ضابطاً في جيش الاحتلال، وذات يوم تباهى بكمية الدم الفلسطيني على يديه. ثم توجه إلى القطاع الاقتصادي الخاص، وكسب ثروة، وأقام حركة شعبية اسمها «إسرائيل لي» سوية مع شركته السياسية أييلت شاكيد.

في النصف الثاني من العام ٢٠١٢، قرر خوض السياسة البرلمانية، وشكل حزبا، إلا أنه لاحقاً اندمج في حزب المفدال باسمه الجديد في حينه «البيت اليهودي»، ونجح في تشكيل ائتلاف حزبي بين قوى التيار الديني في اليمين الاستيطاني، وسعى إلى تمثيل العلمانيين في هذا التحالف، ونجح في تحقيق ١٢ مقعداً في انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، لكننيست الـ ١٩، وكان شخصية مركزية في حكومة بنيامين نتانياهو التي لم تدم عامين، وفي الانتخابات التالية، في ربيع العام ٢٠١٥، هبط تمثيل تحالفه إلى ٨ مقاعد.

في نهاية العام ٢٠١٨، قرر بينيت وشريكته شاكيد الانشقاق عن التحالف الذي كان يقوده، وأقام حزبا جديداً، لم يعبر نسبة الحسم في الانتخابات التي جرت في نيسان ٢٠١٩، إذ ابتعد عن نسبة الحسم بأقل من ألفي صوت، وقد أعاد بناء التحالف اليميني الاستيطاني قبيل انتخابات أيلول ٢٠١٩، ثم انشق التحالف مجدداً قبل انتخابات آذار ٢٠٢١. في الحكومة التي تولى رئاستها مدة عام، تبعثرت كتلته البرلمانية التي كانت تتركز على ٧ نواب بعد الانتخابات، وخسرت نائباً مع بدء عمل الحكومة، وفي الأشهر الثلاثة الماضية خرج منها نائبان آخران. قرار بينيت بنقل رئاسة الحزب إلى شاكيد لا يعني أنه سيكون بمقدورها قيادة الحزب مجدداً، بعد أن قادته مرة واحدة في انتخابات أيلول ٢٠١٩، وقد تواجه تنافساً على رئاسة الحزب تمهيدا للانتخابات المقبلة، بالذات من أحد نواب التيار الديني الصهيوني في الحزب، الذي يسعى لخلق شراكة بين المتدينين الصهاينة والعلمانيين من معسكر اليمين الاستيطاني ذاته.

حزب «يمينا» سيشهد انهياراً في معسكر التيار الديني الصهيوني الاستيطاني، وهو التيار المهم على التيار الديني الصهيوني، الذي تلاشى فيه في إسرائيل التيار الإصلاح، خلافاً لوضعية هذا التيار الديني اليهودي في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة.

وإن أقوى المؤشرات نجدها في النتائج التفصيلية في انتخابات آذار ٢٠٢١ الأخيرة للكنيست الـ ١٤، والتي عرضناها في بحثٍ قمنا بإعداده حول خارطة السياسة والديمقراطية في المستوطنات- آذار ٢٠٢١، وصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- رام الله، في شهر حزيران ٢٠٢١، ضمن «أوراق إسرائيلية» رقم ٧٢.

ففي تلك الانتخابات، كانت المنافسة حادة جداً في المستوطنات التي كل المستوطنين فيها من الناحية التفصيلية في انتخابات آذار ٢٠١٩، وقد تواجه تنافساً على رئاسة الحزب تمهيدا للانتخابات المقبلة، بالذات من أحد نواب التيار الديني الصهيوني في الحزب، الذي يسعى لخلق شراكة بين المتدينين الصهاينة والعلمانيين من معسكر اليمين الاستيطاني ذاته.

تلك، تدل على منهجية التصويت في التيار الديني الصهيوني بشكل عام، حتى وإن افترضنا أنه خارج المستوطنات تضعف قوة تحالف «الصهيونية الدينية»، الذي ٢٩٪ من إجمالي أصواته كانت من المستوطنات والقدس، رغم أن حجم أصوات المستوطنات والقدس من إجمالي الأصوات الصحيحة بشكل عام، كان ١٠٪.

ولهذا فإن حزب «يمينا»، قد يدفع ثمن تركيبيته للحكومة الحالية لدى

### جمهورية اليمين الاستيطاني، ويتراجع عن قوته البرلمانية التي حققها

قبل في الانتخابات السابقة، ما قد يضعه أقرب إلى دائرة التهديد بعدم اجتياز نسبة الحسم، ولكن قد يسعى إلى تحسين ظروفه الانتخابية لاحقاً، وهذا ما سنتابعه لاحقاً.

وعودة إلى بينيت، فإن قراره بعدم خوض الانتخابات كما يبدو يعود لدوافع المكانة الشخصية، من رئيس حكومة يستقطب الأضواء، إلى رئاسة حزب، تمثيله البرلماني مهذد.

### الليكود ومراسم الطاعة لنتانياهو

حينما بدأت تظهر مؤشرات لثبات الحكومة الحالية، مع تمرير الموازنة العامة للعامين الماضي والجاري، وبالتزامن مع عودة محاكمة نتانياهو بقضايا الفساد إلى صدارة وسائل الإعلام، أعلن ثلاثة من قادة الليكود، هم النواب يسرائيل كاتس ونير بركات ويولي إيدشتاين، عزمهم على ترشيح أنفسهم لرئاسة الليكود، فيما ظهرت في الأجواء أسماء أخرى، لكنها لم تعلن رسمياً ترشحها.

ترتيب أوراقه في الحزب، وهاجم الأبرز من المرشحين المذكورين، كاتس وبركات، بادعاء أنها يرتكز على منتسبين جد للحزب، وليس على القاعدة الحزبية الثابتة، وكانت هذه إشارة إلى عزمه الاستمرار في قيادته لليكود، وإلى أنه ليس معنياً بالتنحي.

لاحقاً، مع بدء التلاقل في الحكومة، خفت صوت المتنافسين، حتى تلاشى كلياً، وفي الأسبوع الماضي، أعلن الواحد منهم تلو الآخر، عدم عزمه منافسة نتانياهو على رئاسة الليكود، لتتغير الحسابات عندهم، إذ إن مهمم حالياً، كما الآخرين في كتلة الليكود، هو تثبيت أنفسهم في قائمة الحزب، وأن يكونوا في المقدمة، تمهيداً لتولي وظائف ذات مغزى في حال شكل نتانياهو الحكومة المقبلة.

هذا يعني أن نتانياهو سيكون رئيساً من دون منافس لليكود، الذي يترأسه بشكل متواصل منذ نهاية العام ٢٠٠٥، وقبل هذا كان رئيساً للحزب من العام ١٩٩٣ وحتى العام ١٩٩٩، وخلاها تولى رئاسة حكومته الأولى، ١٩٩٦-١٩٩٩. لكن ليس هذا فحسب، بل إن نتانياهو سيستعيد قبضته أكثر هذه المرة على حزبه، وسيكون حسم الكثير من نتائج الانتخابات الداخلية في الليكود بين يديه.

بموجب نظام حزب الليكود لانتخابات قائمته للكنيست، فإن حوالي ٣٣٪ من نواب الكتلة البرلمانية سيفقدون مقاعدتهم، إلا إذا حاز الحزب على مقاعد أكثر، وللتوضيح، فإن قائمة الليكود تتشكل من مرشحين على المستوى القطري، ومن آخرين على مستوى المناطق، إلا أن من دخل الكنيست عن منطقتة الحزبية، لا يجوز له في الانتخابات التالية الترشح عن منطقتة، وإنما فقط على المستوى القطري، وهناك تحمين لمتقاعد المناطق في الأماكن المضمونة أو شبه المضمونة للكنيست، وهذا النظام شهد تغيرات في الجولات الانتخابية الثلاث الماضية، بسبب توالي الانتخابات.

وكما ذكر، فإن المنافسة هي ليست فقط على مكان مضمون، وإنما على موقع متقدم في القائمة، والتجربة في السنوات الـ ١٧ الأخيرة، التي يتولى فيها نتانياهو رئاسة الحزب، تؤكد أن هذا الأخير درج على تصفية الطامحين لرئاسة الحزب، من قرروا منافسته على الرئاسة، ولن يكون ثمة ما يمنع نتانياهو من أن يمارس ذات الأسلوب ضد الطامحين لرئاسة الحزب من بعده وليس ضد.

وماهجمة نتانياهو ليسرائيل كاتس ونير بركات قبل نحو ٦ أشهر قد تكون مؤشرًا لنظرتة لهما، فهو لا يريد أسماء تهدد مكانته، واحتكاره لقيادة الحزب، أو أن تحتل قوة خاصة في صفوف الحزب. وعملياً لا يوجد ما يعيق استمرار نتانياهو في زعامة الليكود، وبالتالي زعامة الحكم، إلا صدور قرار بإدانته في المحكمة، مع وصمة عار قانونية تمنع استمرار وجوده في الحياة السياسية، لكن على الرغم من مرور مات يقارب العام ونصف العام، على بدء مداوات المحكمة، إلا إنها تتحرك ببطء، وبصحب التقديرات فإن أول قرار قد يصدر عن المحكمة لن يكون قبل مرور عامين، وهناك من يقدر ذلك بثلاثة أعوام وأكثر. بموجب القانون القائم، فإن نتانياهو يستطيع الاستمرار في منصبه، حتى صدور قرار أول بإدانته، مع وصمة عار قانونية، ففي هذه الحالة سيكون عليه الاستقالة من رئاسة الحكومة والحكومة ككل، حتى لو قرر الاستئناف على القرار، واستمرت مداوات المحكمة، وطالما أن هذا لا يحصل، فإن نتانياهو مستمر، إلا إذا طرأت مفاجأة غير متوقعة.

### كلمة في البداية

### يائير لبيد في أول غزواته..

#### بقلم: أنطوان شلحت

حمل أول خطاب ليائير لبيد كرئيس للحكومة الإسرائيلية الانتقالية والذي ألقاه الليلة قبل الماضية، الكثير من الإيحاءات الدالة على فكره السياسي، وعلى ما يمكن أن يضمنه من المواقف التي تميزه كزعيم لحزب وسط لا يني يؤكد ابتعاده عن اليسار وقربه من اليمين.

ومن هذه الإيحاءات أرى وجوب أن أشير إلى ما يلي: أولاً، شدد لبيد على أن إسرائيل دولة يهودية، وليس هذا فحسب، إنما أيضاً «هي الدولة القومية للشعب اليهودي»، إلى جانب تشديده على أن «إقامتها لم تبدأ في العام ١٩٤٨ بل تعود إلى يوم عبور نهر الأردن من جانب يهوشوع بن نون وما قام به من ربط الشعب اليهودي ببلاده، وربط القومية اليهودية بالوطن الإسرائيلي إلى أيد الأبدين».

ثانياً، كرر رئيس الحكومة الانتقالية ما دأب رؤساء الحكومات السابق بنيامين نتانياهو على تأكيده، وهو أن السلام الذي تتطلع إسرائيل إليه لا بد من أن يكون مستنداً إلى الأمن، ومما قاله بهذا الشأن: «نؤمن بأنه يتعين علينا الحفاظ دائماً على قوتنا العسكرية. فمن دونها لا يوجد هناك أمن... ونؤمن بأنه طالما تتم تلبية حاجاتها الأمنية فستظل إسرائيل دولة محبة للسلام».

ثالثاً، في ما يتعلق بالتحذيرات الراهنة أقر لبيد بأن التحذيرات الماثلة أمام إسرائيل جمة وجسيمة، ولكن لم يدرج ضمنها لا قضية فلسطين ولا حتى الاحتلال منذ ١٩٦٧، واکتفى بالقول إنها تشمل «مكافحة إيران، والإرهاب الداخلي، وأزمة جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي، وغلاء المعيشة، وتعزيز الأمان الشخصي»، مشيراً إلى أنه «بما أن التحذيرات هي بهذا الحجم، فلا يجوز لنا أن نهدر طاقتنا على المشاجرات، ولكي توجد هنا خياراً مشتركاً نحتاج إلى بعضنا البعض».

بطبيعة الحال لم تكن نتوقع من لبيد أكثر من ذلك، بل ليس من المبالغة القول إن قيامه، بعد تسلمه مهمات منصب رئيس الحكومة الانتقالية منذ منتصف ليلة الخميس الماضية، بكسر عصامته من أول غزواته، كان نتيجة شبه حتمية في ضوء المواقف الذي يتبناها منذ أن أسس حزبه «يوجد مستقبل» في كانون الثاني ٢٠١٢، والتي سبق لنا أن توقعنا عندها مرات عديدة، ولا نرى أي مانع من أن نعيد التذكير ببعضها.

في إحدى هذه المرزات أشرنا إلى أن أول ما يتبادر إلى الذهن لدى الكلام حول طبيعة حزب «يوجد مستقبل» ولبيد نفسه، أن من يروج تهمة اليسار حيالهما هو بنيامين نتانياهو، في حين أن لبيد نفسه لا يدع مناسبة إلا ويردّ فيها هذه التهمة، ويؤكد أنه وسطي سياسياً. وفي إحدى هذه المناسبات - في نهاية العام ٢٠٢٠ - شرح لبيد أن الوسط الذي يقصد تاطير نفسه في نطاقه، مغاير كلياً لليمين الذي قال عنه إنه يتبنى «قيماً قومية»، بقدر ما هو مغاير للييسار الذي وصفه بأنه يتبنى «قيماً تقدمية وليبرالية»، وبرأيه فإن ليبرالية اليسار في الممارسة الإسرائيلية استتحات إلى جزء مما وصفه بأنه «ديانة حقوق الإنسان الكونية» ما أدى إلى تركه الساحة الصهيونية وإلى قيامه بأفعال تناقض فكرة الدولة اليهودية.

وفي مرة أخرى أشرنا إلى أن الأساس الأيديولوجي لحزب «يوجد مستقبل» يشي بأنه انطلق من داخل الإجماع الصهيوني اليهودي حول هوية الدولة، والتي لا ينبغي براهه أن تكون يهودية في هويتها وتوجهاتها الثقافية فحسب، بل أيضاً عليها أن تكون ذات أغلبية يهودية ودولة قومية للشعب اليهودي في أي مكان. وتظهر يمينية هذا الحزب في الجانب السياسي من برنامجه، حيث جاء، لا يوافق الحزب على الاتهامات الذاتية التي يطلقها جزء من الجمهور الإسرائيلي في مسألة السلام، فحنح تعتقد أن الفلسطينيين رفضوا مرة في إثر مرة يد إسرائيل الممدودة إلى السلام، ويقترح الحزب تبني «حل الدولتين» ولكن ليس بدافع الاعتراف بحقوق الفلسطينيين القومية، بل لغاية الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية ذات أغلبية يهودية، ويعتبر المستوطنين صهيونيين حقيقيين، حيث يشير البرنامج إلى أن «السلام هو الحل المعقول الوحيد للتهديد الديمغرافي ولأفكار مثل دولة كل مواطنها ودولة ثنائية القومية». أما بالنسبة لشكل الحل النهائي الذي يقترحه، فيتمثل في «حل الدولتين»، من دون العودة إلى خطوط ٥ حزيران ١٩٦٧، وعبر الإبقاء على الكتل الاستيطانية في الضفة، والإبقاء على القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين في الدولة الفلسطينية فقط، وتمتلك إسرائيل الحق في محاربة «الإرهاب» حتى داخل الدولة الفلسطينية التي ستقام، ويوضح برنامج الحزب السياسي أنه لا يقدم تصوراً مختلفاً منذ تاسيسه، عما طرحه نتانياهو في «خطاب بار إيلان»، غير أن هذا الأخير يريد من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية بينما يريد لبيد انتزاع ذلك على أرض الواقع. وفي ما يخص التهديد على أن إسرائيل دولة يهودية من طرف لبيد الذي يدعي بأنه علماني، ينبغي أن نستعيد أنه في سياق الجلسة التي عقدها الكنيست الإسرائيلي يوم ٧ تشرين الثاني ٢٠٢١ لإحياء ذكرى مرور ٤٨ عاماً على وفاة رئيس الحكومة الأول ديفيد بن غوريون، أثر لبيد الذي كان يشغل وقتها منصب وزير الخارجية ورئيس الحكومة البديل أن يعيد إلى الأذهان أن مقاربة بن غوريون حيال العلمانية اتسمت أكثر من أي أمر آخر بكونها ليست نقيض الدين أو التدين بل هي تشكل أحد تيارات اليهودية، علماً بأن ثمة شبه إجماع بين الباحثين الإسرائيليين على التشكيك باحتمال وجود «علمانية يهودية» وإن كان بالإمكان العثور على علمانيين يهود، ومما قاله لبيد حرفياً: «إذا كنت علمانياً إسرائيلياً فانت علمانياً تقليدياً محافظاً». وقد لا تكون علمانياً قائمة الشعائر والفروض الدينية، ولكنك يهودي من اللحظة التي تصحو فيها صباحاً وحتى اللحظة التي تغض عينيك فيها ليلاً وتفرق في أحلامك بلغة التناخ!١

# دعم إسرائيل والتطبيع و«الناتو الشرق أوسطي» في صلب زيارة بايدن إلى المنطقة!

كتب نهاد أبو غوش:

تذهب معظم التقديرات إلى أن زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للشرق الأوسط، وبالتحديد لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والمملكة العربية السعودية، تهدف في الأساس إلى خدمة المصالح الأميركية في المنطقة، وترميم العلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة عقب ما أصاب هذه العلاقات من شروخ في إثر الحرب في أوكرانيا والعقوبات التي فرضها الغرب على روسيا، والتوترات المتصاعدة مع الصين بسبب تايوان.

وبحكم العلاقات الخاصة والتميزة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل، من المتوقع أن يسعى بايدن لتجديد التزام بلاده بأمن إسرائيل، وتعزيز مكانتها في المنطقة، وتشجيع قيام حلف دفاعي إقليمي مرتبط بالولايات المتحدة، وبمشاركة إسرائيل وعدد من الدول العربية.

أما بشأن فرص استئناف جهود التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين فتبدو ضئيلة جدا ليس بسبب التطورات السياسية في إسرائيل وانفراط عقد «حكومة التغيير»، بل لأن القضية برمتها لم تحظ بأي أهمية لدى هذه الإدارة الديمقراطية التي لم تنفذ خلال عام ونصف العام معظم وعودها التي قطعها خلال الانتخابات، وأقصى ما يمكن أن تقدمه للفلسطينيين ولمسيرة التسوية، هو معاودة التأكيد على التزامها بحل الدولتين من دون أي التزامات عملية.

## السعودية أولا

وتبرز قضية العلاقات الأميركية-السعودية في صدارة أهداف هذه الزيارة التي تجري بعد تراجع إدارة الرئيس بايدن عن مواقفها المعلنة خلال حملة بايدن الانتخابية بسبب استمرار الحرب على اليمن، ورفض بايدن التعامل مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، على خلفية قضية مقتل الصحافي جمال خاشقجي. ويبدأ الحرج في موقف الرئيس بايدن نفسه الذي ركز على أنه سوف يلتقي بالملك سلمان، وأنه لن يلتقي بولي العهد إلا ضمن اجتماع موع. لكن الأهم من كل ذلك هو مخاوف الولايات المتحدة من تنامي علاقات حلفائها التقليديين وأبرزهم السعودية بكل من الصين وروسيا، ومحاولة طماننة هؤلاء الحلفاء بالترام الولايات المتحدة بأمنهم في ضوء الشكوك التي ثارت بعد أزمة أوكرانيا على مدى استعداد أميركا الفعلي للدفاع عن حلفائها.

وتعيد فكرة الحلف الدفاعي الشرق أوسطي الذي أسماه البعض «ناتو الشرق الأوسط» الأذهان لحلف بغداد الذي أشفله الزعيم المصري جمال عبد الناصر وحلفاؤه في أواسط الخمسينيات، لكن إعادة طرح فكرة الحلف بهذه الصيغة التي توجد إسرائيل في مركزها تعتبر فكرة جديدة جدا، وتمثل اختراقا استثنائيا لمستوى العلاقات القائمة في الشرق الأوسط، ما ظهر منها وما خفي، لأنها تضم إلى دول الخليج الست كلا من العراق والأردن ومصر، كما تفيد بعض التقارير.

ويرى المحلل السياسي الإسرائيلي ناووم بريناع في مقال له في صحيفة «يديعوت أحرانوت»، أن محطة الرئيس بايدن في إسرائيل هي الأقل أهمية ضمن جولته الشرق أوسطية، مؤكدا أن الهدف الرئيس منذ البداية كان السعودية لإقناعها بزيادة إنتاجها من النفط، على أمل أن يقنع ذلك باقي أعضاء منظمة (أوبك) بزيادة إنتاجها لتعويض النقص في أسواق النفط العالمية الناشئ عن العقوبات المفروضة على روسيا، وأن يساهم ذلك في لجم «الركود التضخمي» الذي تواجهه الولايات المتحدة على أعتاب انتخابات التجديد النصفى للكونغرس التي ستجري في تشرين الثاني المقبل وسط تراجع حاد في شعبية الرئيس الأميركي وحزبه الديمقراطي.

ومن المقرر أن يحضر الرئيس بايدن اجتماع قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست مع زعماء مصر والعراق والأردن والمغرب في جدة في السادس عشر من تموز، وهي الدول المرشحة لعضوية (الناتو) الإقليمي المقترح.

## تطبيع متدرج

وكما أن السعودية تبدو المحطة الرئيسة لزيارة بايدن للمنطقة، فإن تطبيع علاقات إسرائيل مع هذه الدولة ذات المكانة المركزية في المحيطين العربي والإسلامي، يمثل الطموح الأكبر للقيادات الإسرائيلية في ضوء المواقف التاريخية لهذا البلد الذي طالما ربط التطبيع بإنجاز حل نهائي للقضية الفلسطينية، وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية، لا سيما وأن السعودية هي صاحبة مبادرة السلام العربية التي أطلقها الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز حين كان وليا للعهد في قمة بيروت العام ٢٠٠٢.

الحديث عن اجتذاب السعودية إلى دائرة التطبيع ظل محل جدل واجتهادات متباينة في إسرائيل بين من يخفض سقف توقعاته مثل بارنيان الذي يرى أن احتمال استجابة السعودية لدعوة التطبيع يقترب من الصفر، وهو يأمل بأن تحقق الزيارة أهدافا ملموسة مثل السماح للإسرائيليين بالسفر عبر الأجواء السعودية، وبشكل خاص السماح لحجاج المسلمين بالسفر المباشر من مطار بن غوريون إلى السعودية، وبين أوساط إسرائيلية أخرى



(أغيب)

المعلن هو مواجهة إيران التي تحتفظ بعلاقات مميزة مع قوى سياسية وتشكيلات عسكرية عراقية يشارك بعضها في قمة هرم السلطة، أما الكويت فهي تعارض التطبيع مع إسرائيل على المستويين الرسمي والشعبي، وسبق لها أن عبرت عن ذلك علنا في مناسبات عديدة، كما أن لكل من سلطنة عمان وقطر حساباتها الخاصة بهما في ضوء علاقاتهما الجيدة مع إيران وحساسيتهما من الالتحاق بالمحور السعودي الإماراتي.

## فلسطين والزيارة

تبدو آمال الفلسطينيين متواضعة من زيارة الرئيس بايدن، على الرغم من شمول الزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث من المقرر زيارة الرئيس بايدين مستشفى أوغستا فيكتوريا (المطلع) في القدس الشرقية، إلى جانب زيارة مدينة بيت لحم ولقائه فيها الرئيس محمود عباس، الذي علق على الزيارة بتصريح دبلوماسي أوردته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) في ٢٠٢٢/٧/٥ وقال فيه «نتطلع لأن تكون الزيارة محطة لتعزيز العلاقات الثنائية وأن تساهم في تهيئة الأجواء لخلق أفق سياسي يحقق السلام العادل والشامل القائم على حل الدولتين وحدود العام ١٩٤٧».

إلا أن وكالة رويترز نقلت عن مسؤول فلسطيني كبير لم تسمه قوله «ليست لدينا أوهام بحدوث اختراق سياسي، سنستمع إلى مزيد من التعهدات والوعود»، ولفت إلى أن هذه الزيارة متعلقة بتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية وعلى رأسها السعودية.

يشار إلى أن إدارة الرئيس بايدين تراجعت عن معظم الوعود التي قطعها خلال الحملة الانتخابية، ومن بينها إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، وبسرت ذلك بالحرص على منح حكومة بينيت-ليبيد فرصة للثبات وتحاشي إحراجها، كما أنها امتنعت عن فتح مكتب التمثيل الفلسطيني في واشنطن بحجة وجود عوائق قانونية، وفي المقابل استأنفت واشنطن تقديم جزء من مساعداتها المالية للفلسطينيين بعدما قطعها الرئيس السابق ترامب.

كما يغيب الفلسطينيون عن اللقاء الإقليمي ذي الطابع الأمني الذي سيعقده بايدن مع الزعماء العرب في جدة، ومع أن إسرائيل ليست طرفا في هذا اللقاء إلا أنها كانت قد استبقت الموقف وعارضت بشدة أي مشاركة فلسطينية في اللقاء «سياسي»، يقيم زعماء المنطقة، وذلك امتدادا لموقف رئيس الحكومة المنتهية ولايته بينيت برفض أي لقاء مع الرئيس عباس، واقتصار لقاءات وزرائه مع المسؤولين الفلسطينيين على بحث القضايا الأمنية والاقتصادية دون السياسية.

باهتمام كبير من قبل الإدارة الأميركية، حيث قدمت الولايات المتحدة دعما بقيمة مليار دولار لتطوير مشروع «القبّة الحديدية»، ومن ضمن الأماكن القليلة التي تشملها زيارة الرئيس بايدين لإسرائيل، قاعدة «بملاخيم» الجوية بالقرب من بلدة «بينّة» وهناك سوف يلتقي كلا من وزير الدفاع بيني غانتس ورئيس الأركان أفيف كوخافي ويستمع إلى إيجاز عن أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية بما فيها القبة الحديدية وصواريخ حيتس (السهم) المعرضة للصواريخ الباليستية.

وبشأن التعاون الأمني والعسكري بين إسرائيل والدول العربية المرشحة لدخول الحلف الدفاعي المقترح، والذي يحتل الدفاع الجوي مكانة مركزية فيه، ينقل المحلل العسكري عاموس هرتيل في «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧، عن صحيفة «دول ستريت جورنال» الأميركية أن الحلف الدفاعي المنشود قد بدأ يشق طريقه على الأرض قبل زيارة بايدين للمنطقة بشهور، حيث عقد في مدينة شرم الشيخ المصرية اجتماع في شهر آذار الماضي، بمبادرة أميركية، وبمشاركة رئيس الأركان أفيف كوخافي ورئيس أركان الجيش السعودي الفريق أول فياض بن حامد الرويلي، وضباط كبار من الجيوش المصرية والأردنية والقطرية.

بعد قيام الطائرات الحربية الأميركية بإسقاط طائرتين مستيرتين إيرانيتين لدى مرورها في الأجواء العراقية بدعى أنهما كانتا تتجهان صوب الأجواء الإسرائيلية.

وبشأن التعاون الأمني والعسكري بين إسرائيل والدول العربية المرشحة لدخول الحلف الدفاعي المقترح، والذي يحتل الدفاع الجوي مكانة مركزية فيه، ينقل المحلل العسكري عاموس هرتيل في «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧، عن صحيفة «دول ستريت جورنال» الأميركية أن الحلف الدفاعي المنشود قد بدأ يشق طريقه على الأرض قبل زيارة بايدين للمنطقة بشهور، حيث عقد في مدينة شرم الشيخ المصرية اجتماع في شهر آذار الماضي، بمبادرة أميركية، وبمشاركة رئيس الأركان أفيف كوخافي ورئيس أركان الجيش السعودي الفريق أول فياض بن حامد الرويلي، وضباط كبار من الجيوش المصرية والأردنية والقطرية.

## «الناتو الشرق أوسطي»

باستثناء الموقفين الإماراتي والبحريني المتوقع ترحيبهما بفكرة الحلف الجديد، والترحيب الحذر الذي أبداه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بإيجاد «نسخة شرق أوسطية لحلف الناتو»، وقد أكد في حديثه مع شبكة سي.ان.بي. سي على ضرورة أن تكون مهمة هذا الحلف عسكريا واضحة «بشأن الروابط مع بقية العالم، وبشأن وضعنا في الحلف». من دون التطرق لمكانة إسرائيل في الحلف أو علاقة إنشائه بحل القضية الفلسطينية التي تمثل أولوية بالغة الحساسية لدى الأردن، فإن مواقف باقي الأطراف المرشحة لا تظهر حماسا يعزز احتمال انطلاق هذا الحلف قريبا، وينطبق ذلك بشكل خاص على العراق والكويت، بينما تربط مصر والأردن أي تطوير لعلاقتها بإسرائيل بالتقدم في حل القضية الفلسطينية. فالعراق المرشح للمشاركة، صوت برلمانه بالإجماع مؤخرا على مشروع قانون يجزم التطبيع، ونصت المادة الأولى من القانون المذكور على «منع إقامة علاقات دبلوماسية أو سياسية أو عسكرية واضحة أو ثقافية أو أي علاقات من شكل آخر مع الكيان الصهيوني المحتل»، كما أن هدف الحلف

تبدى تفأؤا من زيارة بايدين. ويقول المحلل إيتار أيخنر في تقرير له في «يديعوت أحرانوت» بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٥ أن الطواقم الإسرائيلية التي تعد لزيارة بايدين المقررة في ٧/١٣ تبذل جهودا استثنائية بغية تحقيق إنجاز في مجال التطبيع مع السعودية، ومن المتوقع أن يسبق فريق أميركي رئيسه إلى إسرائيل لوضع للمسات الأخيرة لهذه الزيارة وبرنامجها. وقال المحلل نفسه إن كل الدوائر والأجهزة الرئيسية في إسرائيل مثل قيادة الجيش، وجهاز الموساد، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية تتشارك في التحضير لهذه الزيارة، حيث تنتهض الأمل الإسرائيلية بإنجاز خطوات صغيرة أو متوسطة على مسار التطبيع مع السعودية، ولا أحد في إسرائيل، بحسب أيخنر، يتوقع تطبيعا كاملا في المدى المنظور.

## توقعات متواضعة وأخرى متفائلة

وسبق لرئيس الحكومة الحالية يائير لبيد أن توقع مستوى متواضعا كهذا للتطبيع مع السعودية، وقال بوصفه وزيرا للخارجية لمناسبة مرور عام على تشكيل «حكومة التغيير»، كما نقل موقع عرب ٤٨ في ٢٠٢٢/٧/٥، أن زيارة الرئيس بايدين سوف تؤدي إلى اختراق في العلاقات بين إسرائيل والسعودية، وأضاف «لن تكون هناك قفزة، ولكن ستكون خطوات صغيرة ومنها سنصنع السلام مع السعودية ومع دول أخرى في المنطقة»، وادعى لبيد أنه أجرى مؤخرا اتصالات مع ثلاثة وزراء خارجية لا تقيم علاقات مع إسرائيل، مؤكدا أن السعودية تشكل الهدف الأول لجهود التطبيع وبعدها تأتي إندونيسيا، وأعتبر أن توجه بايدين مباشرة من إسرائيل للسعودية يؤكد وجود علاقة بين الزيارة والقدرة على تحسين العلاقات، وتحدث لبيد عن توسيع «اتفاقيات أبراهام» لخلق عالم جديد وكامل بضمون أممي واقتصادي وسياسي، لكنه ركز بشكل خاص على التهديدات الإيرانية للسعودية التي من شأنها خلق مصالح مشتركة بين السعودية وإسرائيل وقال «إن الهجوم الصاروخي على السعودية العام الماضي، يثبت أن السعودية ترزح تحت التهديد الإيراني، وجميع الدول التي تواجه التهديد نفسه عليها أن تجد الطرق لمواجهة هذا التهديد».

تلخ المصادر الإسرائيلية إلى وجود مسافة شاسعة بين العلاقات الفعلية على الأرض والمستوى الرسمي والعلمي لهذه العلاقات، فقتاة «كان» العبرية أوردت خبرا مساء الجمعة ٢٠٢٢/٧/١ مفاده أن الإدارة الأميركية سوف تدفع في الأسابيع المقبلة جهودا لإبرام صفقة عسكرية ضخمة بين السعودية وإسرائيل، تتشمل في شراء الأولى أنظمة للدفاع الجوي وذلك على خلفية التهديد الإيراني. وتحظى جهود إسرائيل في تطوير أنظمة الدفاع الجوي

## الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## قضايا إسرائيلية «٨٥»

محور العدد:

مستقبل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني:

## أطروحات وبدائل إسرائيلية جديدة



## ما هي معايير «صفقات تبادل الأسرى» من وجهة نظر إسرائيل؟



هشام السيد في لقطة الفيديو التي بثها الجناح العسكري لـ «حماس» يوم ٢٨ حزيران الماضي.

(وكالات)

متهمين في قضايا تضمنت قتل إسرائيلييين»، كما أنه تقدم بتوصية بالاحتفاظ بجثامين الشهداء بفرض مبادلتهم بأسرى أو مفقودين إسرائيلييين وهو ما تقوم به إسرائيل الآن. لا يزال مشروع قانون شتين مرتجاً على جدول أعمال الكنيست حتى الآن دون مناقشته أو التصويت عليه، وهذا يدل مرة أخرى على مدى حساسية القضية وخضوعها لاعتبارات لا يمكن ضبطها أو التحكم فيها بشكل مسبق.

### هشام السيد: حي يلقى معاملة الميت!

من كل الاستعراض السابق تتضح حساسية قضية وجود أسرى إسرائيلييين سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين لدى حركات المقاومة، ونطاق الجدل وعمقه وتداعيات القضية أمنياً وأخلاقياً وسياسياً واستراتيجياً. لم يخلق هذا الوضع إشكالية وضع معايير للإفراج عن الأسرى مقابل كل مفقود أو مأسور، بل فرض على إسرائيل أن تدفع الثمن في كل مرة، وأن تخصص موارد وأن تدير حملات عسكرية ودبلوماسية هائلة للضغط من أجل استعادة جنودها أو مواطنيها، سوى في حالة هشام السيد والأسير الآخر من أصل أثيوبي أبرها منفستو، واللذين تعرف جيداً مصيرهما وأنهما على قيد الحياة ومع ذلك لا تزال تتعرب من دفع الثمن. التهرب لا ينبع من الثمن المطلوب ولا كونهما «غير عسكريين»، فقد سبق أن عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون في العام ٢٠٠٤ صفقة تبادل مع حزب الله وأفضت إلى استعادة ضابط الاحتياط الإحسان تنباوم لم يكن في الخدمة العسكرية ولا أرسل في مهمة رسمية بل اختطف بسبب «أعمال خاصة»، وتضمنت الإفراج عن أسرى كبار وتاريخيين من حزب الله هم مصطفى الديراني وعبد الكريم عبيد وهو ما اعتبره شارون «ثمناً معتولاً»، مقابل «عدم ترك إسرائيل في قبضة العدو»، وهو ما يجعلنا نقترض أن السبب يكمن في هوية الأسير وكونه عربياً فقط.

والدولة، والذي تتعهد فيه الدولة بعدم تركه في أسر العدو، وبذل كل جهد ممكن ودفع الثمن من أجل استعادته، كي لا يؤثر التخلي عنه على الحافز للخدمة في الجيش وعلى معنويات الجنود.

### تشريع قانون الأسرى والمفقودين

خطورة صفقات التبادل وأثارها بعيدة المدى أمنياً وإعلامياً ومعنوية، بالإضافة إلى حساسية إسرائيل تجاه جنودها ومدنييها، وتداعيات بقائهم في أسر العدو على معنويات الجنود واستعداد عائلاتهم لإرسالهم للخدمة، يجعل قضية الثمن يتجاوز الأسئلة الأخلاقية والاعتبارات القيمة، ويمس عمياً حساساً في تركيبة المجتمع الإسرائيلي وتكوينه. إزاء العجز عن تبني توجهات ومعايير واضحة، يبادر الجنرال اليعازر شتين، الذي شغل مواقع عسكرية متصلة بهذا النمط من الملفات، حيث كان قبل أن ينتخب عضواً في الكنيست عن حزب «يوجد مستقبل» ووزيراً للاستخبارات، مسؤولاً عن قسم القوى البشرية في الجيش، ومسؤولاً عن قسم التعبئة والتثقيف، وقائدًا لمدرسة الضباط، إلى تقديم مشروع قانون «الأسرى والمفقودين».

حدد مشروع القانون الذي قدم إلى الكنيست في العام ٢٠١٨ أن أي صفقة تبادل قائمة يجب أن تخضع لمحددات أهمها «أن لا يتحرر أكثر من أسير واحد مقابل أي مخطوف إسرائيلي»، وأيضاً في حال الجنائين «أن لا يتحرر أسرى أحياء مقابل جثث»، وفي حال إجراء مفاوضات تكون الحكومة ملزمة بإعداد «قائمة مفقولة» يحق للطرف المقابل أن يختار أسراه منها فقط.

قيد شتين الحكومة بغض النظر عن يقودها في مشروع القانون بأن لا تحرر أكثر من عشرة أسرى «شريطة أن لا يكونوا

من مفاوضات التبادل حول جلعاد شاليت وأن تبقى «سرية جداً» وعدم إطلاع الجمهور عليها.

أنهت اللجنة عملها بعد عامين (٢٠١٠) وسلمت تقريرها الذي بلغ حجمه ١٠٠ ورقة للوزير باراك.

بعد تمام صفقة التبادل بين إسرائيل وحركة حماس في العام ٢٠١١، وإطلاق سراح جلعاد شاليت، نشرت بعض هذه التوصيات في وسائل الإعلام الإسرائيلية دون تأكيد أي جهة رسمية لمدى دقتها. وقد تلخصت بإبقاء أي مفاوضات في إطار من السرية، وأن يتولى مكتب رئيس الحكومة عن طريق مندوبين يتبعون له مباشرة الإشراف على هذه المفاوضات، ويتم اطلاع الحكومة وطالب مصاقتها فقط بعد التوصل إلى اتفاق، وكذلك الفصل التام بين عائلات الجنود ومتخذني القرار وتجنب التأثير وممارسة الضغط عليهم.

إذ كانت التوصيات أعلاه عامة وتتعلق بآليات إدارة المفاوضات، ولا تشكل عامل استقطاب وجدل، فإن التوصيات التي تلنها وضعت لأول مرة قيمة/ ثمن لكل أسير حيث حددت أن الجندي سيتم افتدائه بعدد محدود من الأسرى، وأن الجثة ستتم مبادلتها بجثة.

كما حاولت اللجنة أن تصنف الأسرى من حيث الأهمية وليس القيمة فقط، إذ وضعت أربع مراتب للأسرى والمفقودين، يتقدمها الجندي الذي يتم أسرهم في عملية عسكرية يبادر إليها الجيش، ثم يليه من حيث الأهمية الجندي الذي يتم إخطفه، ثم المدني الذي يجتاز الحدود عن طريق الخطأ، وأخيراً المدني الذي يجتاز الحدود عن وعي ولأهداف ذاتية، كما أنها اقترحت إلى جانب الثمن الذي يمكن دفعه ممارسة ضغوط على الجهة الأسرى بما في ذلك «على الأسرى الفلسطينيين في السجون» وعلى شروط اعتقالهم.

لم تعلن نتائج لجنة شفاغر رسمياً ولا أعلن عن تبنيها بشكل رسمي، ومع ذلك فإنها واجهت انتقادات لاذعة واتهامات بكونها غير عملية، وتمس بالعقد غير المكتوب بين الجندي

الحكومة وقادة الدولة، والثمن الذي يوضع على الطاوله وهوية الجهة المراد استردادها، وعوامل داخلية وخارجية أخرى ذات صلة بالحالة العامة إقليمياً ودولياً.

أجرت إسرائيل، وفق الموقع الرسمي للناطق باسم الجيش الإسرائيلي، نحو عشر صفقات تبادل أسرى بين الأعوام ١٩٧٨ و٢٠١١ تحرر خلالها آلاف الأسرى الفلسطينيين واللبنانيين والعرب من السجون الإسرائيلية، مقابل جنود وأفراد إسرائيلييين وقعوا في أسر المقاومة اللبنانية والفلسطينية. والقاسم المشترك بين هذه الصفقات هو أنها تمت بين دولة ومنظمات بخلاف عمليات التبادل التي كانت تتم بسلاسة نسبياً ودون ضجيج إعلامي أو تعقيدات، بين إسرائيل ودول عربية مثل مصر وسورية، إذ تعتبر الصفقات في نظر كثير من الإسرائيليين مكسباً «للإرهاب» ومساساً «بقوة الردع الإسرائيلية» والمنظمة القضائية وأحكامها، كما أنها تواجه عادةً احتجاجات من قبل عائلات القتلى الإسرائيليين، وتثير أسئلة أخلاقية واستراتيجية حول من هي الجهة التي ستتحمل مسؤولية الآثار الأمنية التي قد تترتب على إطلاق سراح أسرى، وهو جدل سياسي أمني ومبدئي عقائدي لخصه رئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو في كتابه «مكان تحت الشمس» معلقاً على صفقة تبادل العام ١٩٨٥ والتي عقدت بين إسرائيل بإشراف وزير الدفاع آنذاك إسحق رابين وتنظيم الجبهة الشعبية القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل، وكان نتنياهو يشغل منصب سفير إسرائيل في الأمم المتحدة عند عقد الصفقة، حيث اعتبر أن الصفقة «ضربة قاتلة لكل الجهود التي تبذلها إسرائيل في بلورة جبهة موحدة دولياً في مواجهة الإرهاب» وأنها «مخجلة وتعتبر خضوعاً للإرهاب»، وأنه سيترتب عليها «تصعيد أمني ورفع مستوى العنف» بالإضافة إلى أن المرشحين في الصفقة «سينظر لهم على أنهم أبطال» وهذا الأمر فيه تحفيز على تقديمهم ومحاكمتهم ويحث أمل لدى الآخرين. وختم نتنياهو بشأن اعتبر أن إحدى النتائج المباشرة لهذه الصفقة هي اندلاع الانتفاضة الأولى،

جاء وفد الميدان بمئات الأسرى من ذوي الخبرة والاحترام لدى الجمهور الفلسطيني، وهي قراءة انشقق معها رئيس جهاز الأمن العام - «الشاباك» - يوئال ديسكين، والذي كان يشغل منصب مسؤول الشاباك في شمال الضفة عند تنفيذ «صفقة أحمد جبريل»، بقوله إن تحرير الأسرى هو السبب الرئيس في اندلاع الانتفاضة الأولى بسبب عدد القادة الكبير الذين تحرروا، ونوعيتهم حيث تميزوا بكونهم منظرين، مضيفاً أن تحرر هؤلاء الأسرى القادة كان «سبباً في رفع المعنويات في الشارع الفلسطيني».

في محاولة منها لضبط هذا الجدل، تقدمت إسرائيل بمبادرات عدة لتحديد معايير تحديد الثمن الذي يمكنها دفعه في حال وقع أحد جنودها أو مواطنيها في أسر العدو، وكان أبرز هذه المحاولات تشكيل وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك لجنة شفاغر.

### توصيات لجنة شفاغر

شكلت لجنة شفاغر في العام ٢٠٠٨ من قبل باراك، الذي يعتبر من أبرز الشخصيات الأمنية في إسرائيل، في ذروة الجدل الدائر حول الثمن الذي على إسرائيل أن تدفعه مقابل إطلاق سراح الجندي الأسير لدى حركة حماس في غزة جلعاد شاليت والذي ترافق مع حملات إعلامية وجماعية ضخمة ومتواصلة بهدف الضغط على المستوى السياسي لاستعادته «بأي ثمن».

ترأس اللجنة، والتي ضمت مسؤولين كباراً في وزارة العدل والجيش والشاباك والاستخبارات العسكرية، رئيس المحكمة العليا السابق مئير شفاغر، وحدد الهدف من وراء تشكيلها بدراسة كافة الصفقات التي عقدتها إسرائيل ووضع «معايير ومبادئ للتفاوض من أجل إقفاء الأسرى والمفقودين» وقد تم الاتفاق مسبقاً على عدم إعلان توصيات اللجنة قبل الانتهاء

### كتب عصمت منصور:

الفيديو المصور الذي نشره الجناح العسكري لحركة حماس، مساء الثلاثاء ٢٨ حزيران ٢٠٢٢، للأسير هشام السيد (٣٤ عاماً)، من بلدة حورة في النقب ويحمل الجنسية الإسرائيلية، أعاد النقاش حول صفقات تبادل الأسرى، والثمن الذي يمكن لإسرائيل أن تدفعه مقابل استعادة جنودها أو مواطنيها، وهو ما فتح باب النقاش الفرعي والحساس حول أهمية هوية الأسير، وان كان ثمة أهمية لكونه مواطناً مدنياً وقع في الأسر لأسباب شخصية، أم جندياً أسر أثناء تاديتهم لمهمة من طرف الدولة، وكذلك حول بين الأسرى الأحياء وجثث الأسرى القتلى، الفيديو المصور أظهر السيد - وقع في أسر حماس بعد أن اجتاز الحدود، ودخل إلى قطاع غزة في نيسان ٢٠١٥ - مستلقياً على ظهره، وقد ربط بجهاز تنفس خارجي متضمناً إشارات إلى خطورة وضعه الصحي، خاصة أن الناطق باسم كتائب القسام كان قد أعلن قبل نشر الفيديو بـ ٢٤ ساعة أن «تدهور طراً على صحة أحد الأسرى لدى المقاومة»، وأن الحركة ستنشر توثيقاً يؤكد ذلك.

إعلان الناطق ونشر الفيديو في اليوم التالي، جاء ليقول إن «القسام» في إعلانه الأخير استغللت الأوضاع السياسية في إسرائيل، لخلق جو من «الضغط على الحكومة، في ما يتعلق بلغف الجنود المحتجزين»، وفق عدد من المحللين السياسيين الفلسطينيين.

إسرائيلياً، أثار الإعلان عن نشر الفيديو المصور ردود أفعال من مختلف المستويات، إذ اعتبر مكتب رئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت أن نشر حماس للفيديو «يثبت أنها تنظم إرهابي يحتجز مواطنين يعانون من مشاكل نفسية بخلاف ما نصت عليه الموثائق الدولية»، مؤكداً أن دولته ستواصل مساعيها «بوساطة مصرية»، حتى تستعيد أسراها ومفقوديها.

رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد، يائير لبيد، والذي كان عند نشر الفيديو يشغل منصب وزير الخارجية، قال بدوره تعقيباً على نشر الفيديو إن «إسرائيل ترى في حركة حماس الجهة المسؤولة مباشرة عن وضع المدنيين المحتجزين لديها بخلاف القانون الدولي»، مشدداً على ما ذكره بينيت من أن «المحتجزين يعانون من اضطرابات نفسية»، وأن احتجازهم يعد «عملاً وحشياً لا يمكن تبرئته» وفق تعبيره.

من جانبه اعتبر بيني غانتس، وزير الدفاع الإسرائيلي، في تقريره له على تويتر، «إن هدف حركة حماس من وراء نشر الفيديو هو الابتزاز»، محملاً الحركة المسؤولية «عن سلامة الأبرياء الذين تحتجزهم»، ومتوعداً أن «تدفع ثمن إرهابها الذي تنشره».

شعبان السيد والد هشام قال لموقع «اللا» في اليوم التالي، ٢٩ حزيران ٢٠٢٢، إنه «مستعد للانتظار إلى أن تكتمل صفقة تبادل لا تحرر ابنه وحده»، بمزعل عن بقية الأسرى في قطاع غزة.

### سؤال الثمن والمعايير الأخلاقية والأمنية

خلت ردود الأفعال الفورية التي أطلقها قادة إسرائيل، أميين وسياسيين، من الحديث عن الاستعداد لدفع الثمن الذي تطلبه حركة حماس مقابل الإفراج عن السيد وبقية الأسرى المحتجزين لديها، وبذل ذلك صمدت تعليمات للمنظومة السياسية «بعدم التعليق على الفيديو»، وفق ما نشرته القناة ١٢ على اعتبار أن الفيديو «جاء ليشكل عامل ضغط بهدف تحريك المفاوضات» التي يديرها الطرفان عبر وسطاء خارجيين.

إحدى الصعوبات التي تواجهها مفاوضات تبادل الأسرى بين إسرائيل وفصائل المقاومة، هي عدم وجود إطار مرجعي أو قانوني يمكن الاستناد إليه، وإنما تخضع للاعتبارات السياسية والشخصية النابعة من أولويات وثقافة رئيس

## حول تصنيفات الجيش الإسرائيلي لـ«المخطوفين»!

### كتب وليد حباس:

نشرت حركة حماس تسجيلاً مصوراً يظهر فيه مواطن إسرائيلي من أصول عربية اسمه هشام السيد تقول إنه مُختجج لديها، وتطالب إسرائيل بأن تشمله ضمن صفقة تبادل أسرى مرتقية. ويضاف السيد إلى ثلاثة إسرائيلييين آخرين مختجزين لدى حماس هم: إبراهيم منفستو (من أصل أثيوبي، تدعى إسرائيل أنه مواطن مدني «مختل عقلياً») أورون شاولو (وهو جندي إسرائيلي تدعى إسرائيل أنه قُتل في العام ٢٠١٤)، وهدار غولدين (ضابط إسرائيلي وقع في أسر حماس، ادعت إسرائيل بعد ذلك أنه مقتول). بعد نشر مقطع الفيديو الخاص بالسيد، توالى الأخبار والتحليلات التي تفيد بأن إسرائيل غير معنية بتحريك ملف المخطوفين الإسرائيليين لدى حماس طالما أن المخطوفين الذي يتقوا على قيد الحياة (بحسب الرواية الإسرائيلية) هما مواطنان ليسا من أصول عربية (كشكناز). وقد لا يشكّلان عامل ضغط من قبل الشارع الإسرائيلي كما لو كان الأمر في حال أن المخطوف هو جندي على قيد الحياة وينتمي إلى طائفة أو إثنية «مرومقة» مثل الشكناز.

تسلط هذه المساهمة الضوء على ملف الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس لكنها تركز على مسألة أخرى مهمة قلما تم تناولها وهي كيف تصنف إسرائيل، وبالتحديد الجيش الإسرائيلي، الجنود الذين يتم احتجازهم؟ وما هي اعتبارات تصنيف؟

باستمرار، هناك جنود إسرائيليون يتم تصنيفهم ك«عائنين» من وحداتهم، ثمة أسباب عدة تتكرر، وتستدعي أن يقوم الجيش باتخاذ إجراءات مختلفة: فقد يكون الجندي قد هرب من الوحدة أو الكتيبة أو حتى من منزله عن قصد (أي تسرب من الخدمة)، أو قد يكون قد أميب من نيران صديقه أثناء التدريب أو أصاب نفسه (مفقود أثناء تدريبات)، أو ربما يكون لا يزال في موقعه، أو وحدته، لكنه لم يظهر أثناء الفحص أو أثناء عرض الجنود أمام قائدهم، هذا يعني أن الخيارات مفتوحة لكل الاحتمالات.<sup>(١)</sup>

كل هذه الاحتمالات تجعل من الجندي «جندياً مختفياً» (بالعبرية «نعالم»). لكن أثناء الأعمال الحربية، قد تكون الحالة



(صحف)

الأسرى الإسرائيليين الأربعة لدى حركة حماس.

قضية شكلت ضغطاً كبيراً على الحكومات الإسرائيلية كون الجندي الأسير السابق (جلعاد شاليت) كان على قيد الحياة. بناءً على ما تقدم؛ فإن التقرير في ما إذا كان تحقيق الجيش الإسرائيلي هو نهائي وقاطع، يعتمد أولاً على طبيعة التحقيق وقدرة الجيش على التحكم بنتائجه لتحقيق غايات سياسية تحيّد قدرة حماس على المناورة الفعالة. في هذا السياق، ستبقى الكرة في ملعب الفصائل في غزة لإجبار الجيش على العودة عن قراره المتعلق بمقتل الجنديين.

### (هوامش)

١. للاستزادة، انظري: <https://bit.ly/3lhDXl>
٢. عاموس هرزيل، أيزنكوت أمر بإيقاف العمل بإجراء منهيبعل الذي يعرض حياة الجندي لخطر من أجل سبغ اختطافه، هارتس، ٢٨ حزيران ٢٠١٦ <https://bit.ly/3blJ3b9>

مختلفة تماماً؛ فالجندي في هذه الحالة يعتبر «جندياً مفقوداً» (بالعبرية «نعدار»،) وبالتالي قد يكون للأمر تداعيات خطيرة بالنسبة للجيش الذي يتباهى بأن عقيدته تقوم على حماية واحترام كل جندي، وعادته لعائلته، حتى لو كان جثة هامة. لقد ثارت انتقادات دولية حادة، وكذلك إسرائيلية، وحتى انتقادات من داخل مؤسسة الجيش نفسها على ما بات يعرف باسم إجراء «هنيبعل»؛ وهو إجراء يدخل إلى الخدمة العام ١٩٨٦ ويتم فرضه من قبل رئاسة هيئة الأركان الإسرائيلية في حال تم اختطاف جندي، ويهدف الإجراء إلى إفشال عملية الخطف بأي ثمن، من خلال فتح النيران بكثافة شديدة في نطاق المكان الذي تمت فيه عملية الخطف وتهديد حياة الخاطفين والمخطوفين على حد سواء. لقد تم إجراء «هنيبعل» العام ٢٠١٧ على يد قائد أركان الجيش حينها غادي أيزنكوت، ليس لكونه غير أخلاقي؛ وإنما لأن الجنود على الأرض لا يُنطقون، أو لا يفهمون. شراسة الإجراء كما يريده قادة الجيش، لكن ما يهم هنا، هو أن هذا الإجراء يهدف إلى الوصول إلى واحدة من نتيجتين: إما إفشال عملية الخطف، أو قتل الجندي المخطوف عند قتل أكبر عدد ممكن من المقاومين.<sup>(٢)</sup> وهذا إنجازاً بالنسبة للجيش الإسرائيلي؛ إذ إن جندياً مفقوداً حياً، يختلف كل الاختلاف عن جندي مخطوف ميت.

بناءً على ما تقدم، لا بد من توضيح تصنيفات الجيش الإسرائيلي لحالة الجنود الضائعين أو المخطوفين، وما هي تداعيات هذه التصنيفات على مؤسسة الجيش والمجتمع الإسرائيلييين. على الأقل، هناك أربعة تصنيفات يستخدمها الجيش الإسرائيلي في ما يتعلق بجنوده الذين تم إرسالهم إلى المعارك ولم يعودوا منها، وهي: جندي في الأسر (بالعبرية: «شافوي»)، و«جندي مفقود (نعدار)، و«جندي مختف (نعالم)، و«جندي غير معروف مكان قبره (مكوم كورواتو» نوداعين):

جندي مفقود؛ وهو جندي إسرائيلي اشترك في معركة، وفي خضم الأعمال الحربية فقدت آثاره ولا يوجد دليل قاطع على وضعه الصحي (لا يزال على قيد الحياة أو ميت). هذا التصنيف، يتم منحه بعد إجراء تحقيق سريع وعميق من قبل الجيش ثم يرفع التقرير إلى حاخام الجيش لإطلاق هذه الصفة على الجندي. وقد يكون من المعلوم جيداً بالنسبة للجيش

بان الجندي وقع في أسر فصائل، أو جيش العدو، لكنه غير قادر على تحديد ما إذا كان على قيد الحياة أم لا. وتتبع هذا التصنيف اعتبارات دينية (مثلاً، زوجة الجندي المفقود تعتبر «غفوانه» أي امرأة «معلقة» وهي لفظة توراتية لا تتيح للمرأة الزواج أو أن تتحول إلى أرملة)، كما أن للأمر اعتبارات نفسية على عائلة الجندي المفقود، بحيث أن العائلة تظل على أمل كبير بعودة الجندي سالمًا، بغض النظر عن الطريقة التي يتعامل فيها المجتمع الإسرائيلي أو الحكومة مع الأمر. مثلاً، في العام ٢٠٠٦ اختطف حزب الله الجنديين الإسرائيليين إيهود غولفاسر والداد ريفغ، وتم تفعيل إجراء «هنيبعل» على الفور. وبعد تحقيق أولي، قزر الجيش أن أحد الجنود قُتل (لمحالة، أما الثاني فهو «جندي مفقود» بدون أن يتمكّن من جسم مسألة أي من الجنديين هو القتيل وأينها المفقودين وهذا الأمر جعل الاثنين بمصاف «المفقودين» ورزما هذا ما وضع الحكومة الإسرائيلية تحت ضغط شديدة من قبل المجتمع الإسرائيلي وعائلات الجنود الذي اعتقدوا أن أحد المخطوفين ما يزال على قيد الحياة.

في حال استمر التحقيق لدى الجيش الإسرائيلي في مصير «الجندي المفقود»، فإن النتيجة قد تصل إلى واحدة من النتائج التالية: إما أن يظل «مفقوداً»، أو أن يتم الإعلان بشكل متيقن بأنه على قيد الحياة (أي أسير)، أو أن يتم الإعلان بشكل متيقن بأنه متوفى، أو مقتول. وفي هذه الحالة يتم تحويل تصنيفه من «مفقود»، إلى «مدفون في مكان مجهول».

جندي «مدفون» في مكان مجهول: هو توصيف يُنطقه الحاخام الرئيس للجيش، من شأنه أن يعكس موقفاً رسمياً لمؤسسة الجيش مفاده بأن الجندي المفقود، هو «جندي ميت»، وقد يكون الجندي المقتول بيد الفصائل أو جيش عدو (في هذه الحالة هو «قتيل مفقود»، أو «مكان قبره غير معلوم، كما هي الحال في قضية الجندي أورون شاولو الذي تم خطفه في حين الشجاعية بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٤ قبل أن تعلن إسرائيل بشكل نهائي أنه مقتول وأن مكان قبره غير معلوم وذلك بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠١٤). أما هدار غولدين فقد فقدت آثاره بتاريخ ١ آب ٢٠١٤ في معركة رفح، وبعد قيام الجيش الإسرائيلي بتطبيق إجراء «هنيبعل»، تم الإعلان بعد ٣٨ ساعة أنه مقتول. وحسب الجيش الإسرائيلي، هناك حوالي ٥٦٦



السلطانيات في إسرائيل، موقع متدن في الاختبارات الجندرية والجغرافية - الاقتصادية.

## دراسة: الوضع التشغيلي للنساء في المناطق الإسرائيلية الطرفية قياساً بالمركز سيئ ولدى العربيات هو الأسوأ!

كتب هشام نفاع:

تؤكد دراسة إسرائيلية حديثة أن التمييز في التشغيل بين النساء والرجال في إسرائيل ما زال قائماً وواضحاً بالأرقام والبيانات، سواء من حيث الأجر أو حجم الوظيفة أو المكانة في العمل، وهو يتخذ صورة أكثر حدة في المناطق الطرفية قياساً بالمناطق المركزية، وصورة أكثر حدة حين تطبق هذه الاختبارات الجندرية والجغرافية الاقتصادية على المواطنين العرب قياساً بالمواطنين اليهود. فقد نشر معهد الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست قبل أسابيع بيانات حول تشغيل النساء في مركز البلاد بالمقارنة مع مناطق الأطراف. وتعترف الدراسة موضوعها على أنه جمع بيانات حول تشغيل النساء حسب الألوية، مع التركيز على التمييز بين الألوية الطرفية والألوية الأخرى الأكثر مركزية. وهي عبارة عن تحديث لدراسة سابقة تمت كتابتها حول هذا الموضوع في العام ٢٠١٨، ولكن في حين أن تلك السابقة قدمت بيانات التشغيل وفقاً للمناطق المختلفة في إسرائيل، فإن الوثيقة الحالية تقوم بإجراء المقارنة على أساس التقسيم الإداري للألوية من قبل وزارة الداخلية. يتم التمييز بين المناطق الطرفية والمناطق الأكثر مركزية، في البحث، وفقاً للمعايير المعمول بها في قرار الحكومة رقم ٦٦٦، الذي يحدد المناطق الطرفية وفقاً لمؤشر مشترك، يدمج بالمحصلة مؤشر الأطراف والمؤشر الاجتماعي والاقتصادي في مكتب الإحصاء المركزي. بالإضافة إلى المعطيات عن نسب التشغيل تقدم الدراسة معطيات حول الأجور، مكانة التوظيف في العمل، نطاق العمل وإمكانيات التنقل إلى أماكن العمل. وتضيف الورقة البحثية أنه من أجل عرض المعطيات الأخيرة الأكثر حداثة، فهي تتضمن بيانات العام ٢٠٢١. ومع ذلك، نظراً لحقيقة أن سوق العمل ذلك العام كانت ما تزال متأثرة بوباء كورونا، فقد اختارت الباحثتان د. ميخال ليرر و د. نيلي كفير، اللتان وضعتا الدراسة، إحضار بعض أحدث البيانات حتى بدء تفشي الوباء، أي بيانات ٢٠١٩؛ كذلك، فبسبب تأثير الوباء على سوق العمل وعلى وجه الخصوص في إزاء ظروف العمل الفريدة التي اتسمت بها فترة كورونا (بشكل أساس إخراج عدد كبير من الموظفين والعاملين في إجازة غير مدفوعة الأجر لفترة طويلة نسبياً)، فإن بيانات العام ٢٠١٩ والعام ٢٠٢١ معروضة بشكل منفصل.

كما تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة مبنية بشكل أساس على الإحصاء الوصفي، باستثناء الاختبارات الفردية التي اعتمدت على تحليلات إحصائية.

**نسب التشغيل: في كل الألوية النساء أقل من الرجال**  
في العام ٢٠١٩، في جميع الألوية تقريباً - الطرفية والمركزية - وفي كلا المجموعتين السكانييتين، اليهودية والعربية، بقدر توفر البيانات عنهما - معدلات التشغيل بين النساء أقل من معدلات التشغيل بين الرجال. مثلاً: في منطقة عكا، معدلات تشغيل الرجال والنساء في المجتمع اليهودي هي ٧١,٦٪ و ٦١,٥٪ على التوالي، ومعدلات تشغيل الرجال والنساء من السكان العرب هي ٦٤,٤٪ و ٣٨,١٪ على التوالي. بينما في لواء حيفا بلغت نسبة تشغيل الرجال والنساء في المجتمع اليهودي ٦٣,٧٪ و ٥٧,٦٪ على التوالي، ومعدلات تشغيل الرجال والنساء في المجتمع العربي ٦٥,٥٪ و ٤٤,٨٪ على التوالي.

يظهر فحص الفجوات الجندرية في معدلات التشغيل بين جميع السكان أن الفجوة بين الجنسين تضيق كلما تحركنا نحو ألوية أكثر مركزية (لنحظ هذا الاتجاه في العام ٢٠١٩ ولكن لم تتم ملاحظته في العام ٢٠٢١). مع ذلك، فحين يتم فحص كل مجموعة سكانية على حدة، اليهودية وكذلك العربية، تظهر اختلافات كثيرة بين الألوية، الطرفية منها والأكثر مركزية، وبشكل لا يتيح الإشارة إلى توجه واضح.

في ما يخص نسبة عدم التشغيل (الموصوف بـ «البطالة») فعندما يجري فحص عموم السكان، تزداد الفجوة الجندرية اتساعاً كلما تقدمنا من الأطراف نحو المناطق الأكثر مركزية. في الوقت نفسه، عند فحص كل مجموعة سكانية على حدة، اليهودية منها والعربية، يظهر اتجاه مختلف. ففي المجتمع العربي، كان معدل عدم التشغيل بين النساء في العام ٢٠١٩ أكبر من معدل عدم تشغيل النساء في جميع الألوية - لكن الدراسة تقول إنه ليس من الممكن الإشارة إلى اتجاه واضح في ما يتعلق بالاختلافات الكبيرة بين الألوية الطرفية والألوية المركزية، هذا بينما لدى السكان اليهود، هناك ألوية فيها نسبة عدم التشغيل بين الرجال أكبر منها لدى النساء، وهناك ألوية الوضع فيها معاكس لهذا. على سبيل المثال، في لواء الخضير، كان معدل عدم التشغيل بين السكان اليهود ٤,٨٪ للنساء و ٣,٧٪ للرجال. وفي لواء

يزراعيل (مرج ابن عامر) بلغ معدل عدم التشغيل بين النساء وبين الرجال ٣,٩٪ و ٤٪ على التوالي.

**الأجور: اختلاف في غير صالح العرب، جندرياً وجغرافياً**  
تظهر البيانات الواردة في الدراسة أن هناك اختلافات بين العاملين الأجيريين اليهود وبين العاملين الأجيريين العرب سواء من حيث فجوات الأجور على خلفية الجندر أو في المناطق الطرفية. بين اليهود: يتبين من الدراسة أنه كلما تقدمنا من الألوية الطرفية نحو الألوية الأكثر مركزية، يزداد متوسط الأجر الشهري بشكل منتظم ومتسق تقريباً، سواء بالنسبة للرجال أو النساء. على سبيل المثال، في العام ٢٠١٩، كان متوسط الأجر الشهري للعاملين الرجال في منطقة الجولان (السوري المحتل - المحزر) ٦٧٤٨ شيكلا، بينما كان متوسط الراتب الشهري للعاملين الرجال في تل أبيب ١٠٧٤٨ شيكلا. كانت أجور العاملين اليهود في جميع الألوية أعلى من أجور العاملات اليهوديات. عموماً، يتبين أن الفجوات في الأجور على خلفية جندرية في الألوية المركزية (الفعلية منها والنسبية) أكبر منها في الألوية الطرفية.

بين العرب: لم تجد الدراسة بين العاملين الأجيريين العرب اتجاهها مشابهاً مفاده أن متوسط الأجر الشهري في الألوية المركزية أعلى من الأجر في الألوية الطرفية، لا بين العاملين الرجال ولا بين العاملات النساء. كذلك، فبين كل العاملين العرب أيضاً، كانت أجور العاملين الرجال أعلى من أجور العاملات النساء في جميع الألوية، على الرغم من أنه لا يمكن الإشارة إلى وجود اتجاه واضح؛ فهناك ألوية مركزية وجدت فيها فجوة الأجور الجندرية أعلى مقارنة بالألوية الطرفية، وهناك أيضاً حالات معاكسة.

في ما يتعلق بالسكان العرب - باستثناء منطقة الجولان - لا يختلف متوسط الأجر الإجمالي للنساء بشكل كبير بين الألوية المركزية والألوية الطرفية. أي أن الفجوات بين الأطراف والمركز بين السكان العرب أصغر منها مقارنة بالسكان اليهود. ومع ذلك، هنا أيضاً، أجور الرجال أعلى من أجور النساء في جميع الألوية الطرفية، على الرغم من أنه لا يمكن الإشارة إلى اتجاه واضح؛ هناك ألوية مركزية الفجوة فيها بين أجور الرجال وأجور النساء أصغر. أما من حيث نطاق وحجم الوظيفة فقد وجدت الدراسة أنه في جميع الألوية نسبة الرجال الذين يعملون بوظيفة كاملة عادةً ما تتجاوز نسبة

النساء اللاتي يعملن بوظيفة كاملة، نحو ٨٠٪ إلى ٩٠٪ بين الرجال؛ ونحو ٦٠٪ إلى ٧٠٪ بين النساء. ويتبين أنه في جميع الألوية، الطرفية منها والمركزية، نسبة النساء اللاتي يعملن بوظيفة جزئية هي أكبر من نسبة الرجال العاملين بوظيفة جزئية. ويبدو أن نسبة النساء اللاتي يعملن بوظيفة جزئية في الألوية الطرفية هي أكبر بعض الشيء من النسبة في الألوية المركزية، أي أنه توجد في الألوية المركزية نسبة أعلى من النساء العاملات بوظائف كاملة.

**في جميع المناطق نسبة النساء بوظائف كاملة أقل من الرجال**  
وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء المركزي، فإنه في جميع الألوية هناك عدد أقل من النساء العاملات بوظائف مستقلة قياساً بالرجال في نفس نوع الوظائف. صحيح أن هناك بعض الفروق العينية بين الألوية في ما يتعلق بنسبة العاملين المستقلين فيها، إلا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطراف والمركز.

في العام ٢٠٢١، كان نحو ٨٨٪ من مجموع العاملين في إسرائيل أجيريين، ٩٪ يعملون كمستقلين ونحو ٣٪ كانوا يعملون في وضع «آخر» - أعضاء تعاونية، أعضاء كيبوتس أو أفراد عائلات غير مدفوعي الأجر. ومن بين هؤلاء، تشكل النساء ٥٠٪ من إجمالي الأجيريين (رجال ونساء) و ٤٧٪ من جميع العاملين كمستقلين. ويوجد في جميع الألوية ضمن الوظائف المستقلة نساء أقل من الرجال. هناك اختلافات بين الألوية، لكن لا توجد فروق ذات دلالة ملحوظة بين الأطراف والمركز، باستثناء منطقة تل أبيب حيث تعمل نسبة أعلى من الرجال والنساء في وظائف مستقلة.

عند فحص وضع المرأة في المجتمع اليهودي فقط، يبدو أن هناك انقصاصاً مشابهاً لتقسيم عموم السكان. وهذا يعني أنه في جميع الألوية عدد العاملات المستقلات أقل من الرجال المستقلين. من اللافت الإشارة إلى أنه يوجد في المنطقة الجنوبية أقل نسبة للعاملين المستقلين، بين الرجال والنساء على حد سواء. أما في ما يتعلق بالمواطنين العرب، فإن البيانات المتوفرة من المكتب المركزي للإحصاء لا تسمح بإجراء قياس خاص بهم في هذه النقطة. مع ذلك، فمن خلال دراسات سابقة حول الموضوع تبين أنه ليس هناك نساء مستقلات بين السكان العرب. (هذا لا

يعني أنه لا توجد بالمرءة نساء عربيات مستقلات في أعمالهن، بل أنه ليست هناك معطيات كافية متوفرة من أبحاث أفردت مساحة لفحص المسألة، وما يتوفر منها هو هامشي لدرجة لا تتيح الإشارة إلى حجم مشاركة النساء في أعمال مستقلة). من ناحية التنقل إلى مكان العمل: في جميع الألوية - الطرفية منها والمركزية - معدل النساء العاملات في اللواء الذي يسكن فيه أعلى من نسبة العاملين الرجال الذين يعملون في منطقة سكنها. أي أنه يتم تشغيل نسبة أعلى من الرجال خارج الألوية التي يسكنون فيها - داخل المنطقة الواسعة أو خارجها. وبالتالي فإن الرجال يسافرون إلى أماكن العمل أكثر من النساء. عموماً، في ما يتعلق بالمناطق، متوسط الأجر الإجمالي لمعظم الألوية المركزية، متوسط الأجر الإجمالي للعاملات النساء أعلى من أجر العاملات النساء في الألوية الطرفية. ومع ذلك، تنوه الدراسة، فإن أجور العاملين الرجال في هذه الألوية أعلى بكثير من أجور العاملات النساء. عموماً، تجدر الإشارة إلى أن متوسط الأجر الإجمالي للعاملين الرجال هو أعلى من متوسط أجر العاملات النساء في جميع الألوية. بالإضافة إلى ذلك، تزداد الفجوة اتساعاً بين أجور الرجال وأجور النساء في الألوية المركزية مقارنة بالألوية الطرفية. قد يكمن أحد تفسيرات هذه الفجوة في نطاق وحجم الوظائف لدى العاملات النساء: في جميع المناطق، نسبة النساء اللاتي يعملن في وظائف كاملة هي أقل من نسبة الرجال العاملين في نفس حجم الوظيفة.

أحد أسباب الفجوات في معدلات التشغيل بين الرجال والنساء، كما تقول الدراسة، متعلق بالتحدي المتمثل في الجمع بين الحياة الأسرية والعمل، وهو تحد يؤثر حتى اليوم على النساء أكثر من الرجال، بحكم تقاليد محافظة متوارثة «تحرر» الرجل من العمل في البيت، وهو ما لا ينطبق على النساء، حتى حين يكن عاملات كالرجال. يكتسب هذا التحدي زخماً في الألوية الطرفية، لأن المسافة بين مكان الإقامة ومراكز التشغيل قد تكون أكبر، ولأن المناليتية النسبية أقل (تُعزف المناليتية النسبية بأنها إمكانية الوصول إلى العمل بواسطة وسائل النقل العامة من مختلف الأماكن) لأنه في معظم التجمعات الطرفية، وخصوصاً في البلدات العربية، ترجع المناليتية المنخفضة إلى التقديرات القائمة في مجال خدمات النقل العامة.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع  
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY  
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة  
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959  
هاتف: 00970 - 2 - 2966201  
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»  
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:  
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي